

Distr.
GENERAL

A/53/514
19 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آذار / مارس ١٩٩٨ (A/52/444/Add.1)، ويتضمن أيضاً معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وإسقاطات التدفق النقدي لنهاية عام ١٩٩٨.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

ألف - لمحة عامة تشمل الإسقاطات لنهاية عام ١٩٩٨

٢ - لا تزال الحالة المالية للمنظمة حرجة. فقد بقي مجموع الأنصبة المقرر غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ على ارتفاعه المستمر الذي يفوق ٢,٥ مليون دولار. وهناك عجز من الآن في النقدية المتاحة للاستعمال في الصندوق العام الموحد، بما فيه الميزانية العادلة والحسابات الاحتياطية، وقد يصل هذا العجز إلى ٢٤٧ مليون دولار بحلول نهاية ١٩٩٨، وقفاً على مقدار مدفوعات المساهمين الرئيسيين. والنقدية المتاحة للاستعمال لأغراض حفظ السلام تتناقص باستمرار ويتوقع أن تصل في نهاية هذا العام إلى ٧٧٥ مليون دولار، ويكون ذلك أقل مقدار تصله في خمس سنوات. وقد يلزم بحلول نهاية هذا العام استخدام أو اقتراض كمية كبيرة من الأموال النقدية الخاصة بحفظ السلام لتفطية العجز النقدي في الميزانية العادلة. واستناداً إلى هذه الإسقاطات، قد ينخفض مجموع الأموال النقدية للميزانية العادلة ولحفظ السلام معاً إلى ٥٢٨ مليون دولار بحلول نهاية عام ١٩٩٨. ويكون هذا إسقاطاً آخر في سلسلة من الأرصدة النقدية الإجمالية المتقلصة في آخر السنة. وستلزم الأموال النقدية المتبقية في حسابات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ لدفع نفقات حفظ السلام المستمرة خلال فترات الولايات المختلفة. ولا يتوقع أن يتبقى، إن تبقى، سوى رصيد قليل لسداد المبلغ المستحق للدول الأعضاء نظير تكاليف الجنود والمعدات، الذي يزيد على ٨٦٠ مليون دولار.

٣ - وبإيجاز، لم تدفع المبالغ الكاملة للأنسبة المقررة التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء على النحو الواجب وبتوافق الآراء. وتنصت الأموال النقدية وأصبحت الالتزامات أكثر من الأرصدة النقدية. ومع تقلص حجم النشاط المتعلق بحفظ السلام، أصبح من المشكوك فيه أكثر فأكثر أن يتوافر مستقبلاً من الأموال النقدية الخاصة بحفظ السلام ما يلزم لتفطية العجز النقدي في الميزانية العادلة.

٤ - ويتناول هذا التقرير بالتحليل المؤشرات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في إسقاطات نهاية عام ١٩٩٨، وهي الأنسبة المقررة غير المسددة، والأموال النقدية المتاحة، والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء.

باء - الأنسبة المقررة غير المسددة

٥ - إن التحصيل السريع للأنسبة المقررة هو أساس الاستقرار المالي للأمم المتحدة. فلا توجد أي مصادر مالية أخرى لتغطية نفقات استمرار المنظمة أو تنفيذ الولايات التي أسندتها إليها الدول الأعضاء. وليس لدى المنظمة أي رأس مال ولا يجوز للأمين العام الاقتراض. ونتيجة لذلك، لا يوجد أي بديل آخر عن التحصيل السريع للأنسبة المقررة.

٦ - ولكن سجل المنظمة في تحصيل الأنسبة المقررة ليس جيداً. ففي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بلغ مجموع الأنسبة المقررة غير المسددة ٥٠٧ مليون دولار، شاملة الأنسبة المقررة المستحقة السداد في غضون ٣٠ يوماً. ويشمل هذا المبلغ ٦٨٣ مليون دولار للميزانية العادلة و ٨٠٢ مليون دولار لعمليات حفظ السلام و ٢٢ مليون دولار للمحكمة الدولية. وكان الرقم المسجل في عام ١٩٩٨ للأنسبة المقررة غير المحصلة، وهو ٥٠٧ مليون دولار، أكبر من الرقم المناظر له الذي بلغ ٤٦٦ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتعزى هذه الزيادة البالغة ٩١ مليون دولار إلى زيادة الأنسبة المقررة للميزانية العادلة مقدار ٣٤ مليون دولار وزيادة الأنسبة المقررة لعمليات حفظ السلام ٥٥ مليون دولار والأنسبة المقررة للمحكمة مقدار مليوني دولار.

٧ - وعلى سبيل التحليل، كانت الأنسبة المقررة غير المحصلة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر أكثر من مجموع الأنسبة المقررة حتى ذلك التاريخ في عام ١٩٩٨ بنسبة ٢٣ في المائة. وكانت هذه الزيادة في الأنسبة المقررة غير المسددة مقارنة بمجموع الأنسبة المقررة، قائمة في العام السابق ولكنها كانت مجرد ٧ في المائة.

١ - الأنسبة المقررة للميزانية العادلة

٨ - هناك بعض التحسن المتواصل في مركز الميزانية العادلة. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت ١٠٠ دولة عضو قد دفعت للميزانية العادلة كامل اشتراكاتها عن عام ١٩٩٨ وعن جميع السنوات السابقة. وهذه هي المرة الأولى في السنوات الأخيرة التي بلغ فيها عدد الدول الأعضاء التي سددت كل ما عليها بحلول نهاية الربع الثالث ١٠٠ دولة. ولئن كان هذا التحسن مدعاة للتفاؤل، فهناك مؤشرات أخرى لا ترقى إلى ذلك.

- ٩ - ففي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بلغت المدفوعات المقبوضة لحساب الميزانية العادمة عن الأنصبة المقررة للعام الحالي والأعوام السابقة ٨٧٧ مليون دولار، أي ما يساوي نحو ٨١ في المائة من الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٨ البالغ مجموعها ٨٦٠ مليون دولار. وهذه النسبة هي أقل من النسبتين المسجلتين في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٦، وهما ٨٨ في المائة و ٨٧ في المائة على التوالي. وكان المبلغ المحصل في عام ١٩٩٨ من الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٨ مجرد ٧٢٧ مليون دولار، أي ٦٧ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٨. وباختصار، انخفضت المبالغ المحصلة و يؤثر هذا الانخفاض تأثيراً لا يستهان به على المركز النقدي للميزانية العادمة.

- ١٠ - وعادة ما تكون الأنصبة المقررة للميزانية العادمة غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر أعلى بكثير من المبالغ المستحقة لها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لأن المدفوعات التي تستند إلى الأنصبة المقررة الحالية لا تبدأ لدى المساهم الرئيسي إلا عندما تبدأ تلك الدولة العضو سنتها المالية الجديدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن مبلغ الـ ٦٨٣ مليون دولار غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ هو مبلغ مرتفع بشكل غير عادي ويعزى جزئياً إلى أن المساهم الرئيسي لم يدفع حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعض المبالغ التي صدر تشريع بدفعها في السنة المالية التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٢ - الأنصبة المقررة لحفظ السلام

- ١١ - ارتفعت الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة ارتفاعاً مستمراً منذ عام ١٩٩٠. وكان مقدار الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مساوياً تقريراً لمقدارها في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٤، على الرغم من حدوث انخفاض كبير منذ ذلك الحين في حجم النشاط المتعلق بحفظ السلام. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٧٠١ مليون دولار، عدا مبلغ ١٠١ مليون دولار من الأنصبة المقررة الأخيرة المستحقة السداد في غضون ٣٠ يوماً.

- ١٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ومرة أخرى باستثناء الأنصبة المقررة المستحقة السداد في غضون ٣٠ يوماً، استحق على أكبر مساهم نحو ٦١ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة، واستحق على تسعة من كبار المساهمين الـ ١٤ الآخرين ١٧ في المائة، وعلى ١٥٨ من باقي الدول الأعضاء البالغ عددها ١٧٠ دولة ٢٢ في المائة، مجتمعة.

جيم - النقدية المتاحة

١ - نقدية الميزانية العادمة

- ١٣ - لا يزال المركز النقدي للصندوق العام الموحد حرجاً. وعلى الرغم من أن العجز النقدي الذي بلغ ١٢٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧ كان كبيراً، فلولا انخفاض الإنفاق من الميزانية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ الذي خفف من مبلغ الأرصدة النقدية السلبية في نهاية عام ١٩٩٧ لكان هذا العجز أكبر. وبفضل التدفقات

النقدية الآتية من دفع الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٨ في أوائلها، أمكن سداد المبالغ المقترضة من أموال حفظ السلام وتغطية العجز النقدي في الميزانية العادلة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتمكنـت المنظمة بفضل سيل متواصل من المقوّضات لحساب الميزانية العادلة من الاحتياط بمـركـز نقـدي إيجـابـي حتى آب/أغـسطـس، ثم أصبحـ من الضـروري مـرة أخـرى الاقتـراضـ من أموـال حـفـظـ السـلامـ. ولـكـ أـمـكـنـ بـفـضـلـ دـفـعـ اليـابـانـ فيـ أـيـلـولـ/ـسـبـتمـبرـ باـقـيـ اـشـتـراكـهاـ فيـ المـيزـانـيـةـ العـادـلـةـ سـدـادـ المـبـالـغـ المـقـتـرـضـةـ منـ أـمـوـالـ حـفـظـ السـلامـ،ـ وـاـنـتـهـىـ شـهـرـ أـيـلـولـ/ـسـبـتمـبرـ بـمـرـكـزـ نقـديـ إـيجـابـيـ بـعـضـ الشـيـءـ.

١٤ - ولئن كان يتوقع الحصول على مساهمات كبيرة خلال الثلاثة أشهر المتبقية من عام ١٩٩٨ فلا يعرف تماماً كم سيرد من المساهم الرئيسي. ولئن كانت الخبرة السابقة تؤكد أن هذه الدولة العضو تدفع عادة مبالغ كبيرة في وقت متأخر من السنة، فقد أبلغت الأمانة العامة بأن التشريع الوطني الذي يمكنها من ذلك لم يكن بعد بالكامل. وببناء على ذلك، لا يشمل الإسقاط المتعلق بالمبالغ التي يتعين دفعها قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ المبالغ التي تتوقع تلك الدولة العضو أن تتمكن من دفعها ولكن لا يوجد حالياً تشريع وطني لها.

١٥ - وعلى هذا الأساس، تشمل إسقاطات التدفق النقدي مساهمة قدرها ٥٠ مليون دولار للميزانية العادلة يوجد لها تشريع وطني حسبما أبلغت تلك الدولة العضو الأمانة العامة، ولكنها لا تشمل مبلغ الـ ١٩٧ مليون دولار الذي أشارت الحكومة إلى أنها تتوقع أن يكون متاحاً للدفع قبل نهاية عام ١٩٩٨ بعد صدور التشريع الوطني الخاص به. وبالتالي، يقدر أن يكون هناك في نهاية هذا العام عجز قدره ٢٤٧ مليون دولار في الأرصدة النقدية التي يمكن استعمالها للميزانية العادلة. وإذا سمح التشريع الوطني اللاحق للمساهم الرئيسي بأن يدفع للأمم المتحدة ١٩٧ مليون دولار، فسيكون العجز النقدي في الميزانية العادلة ٥٠ مليون دولار.

١٦ - وما هذا العجز المـسـقطـ لـنـهاـيـةـ هـذـاـ عـاـمـ إـلاـ اـسـتـمـرـارـ لـنـمـطـ بـدـأـ ظـهـورـهـ مـنـ أـرـبـعـةـ أـعـوـامـ.ـ وـقـدـ بـدـأـ العـجـزـ فـيـ النـقـدـيـةـ الـمـتـاحـةـ لـلـاـسـتـعـمـالـ بـدـاـيـةـ مـعـتـدـلـةـ فـيـ عـاـمـ ١٩٩٤ـ،ـ ثـمـ أـصـبـحـ أـقـلـ اـعـدـالـاـ فـيـ الـأـعـوـامـ ١٩٩٥ـ وـ ١٩٩٦ـ وـ ١٩٩٧ـ.ـ وـيمـكـنـ الـآنـ أـنـ يـشـهـدـ عـاـمـ ١٩٩٨ـ عـجـزاـ قـدـرـهـ ٢٤٧ـ مـلـيـونـ دـولـارـ.ـ وـتـعـزـىـ حـالـاتـ العـجـزـ النـقـدـيـ الـمـزـمـنـ فـيـ نـهاـيـةـ السـنـةـ إـلـىـ حدـوثـ تـوقـفـ فـيـ نـمـطـ الدـفـعـ الذـيـ درـجـ عـلـىـ الـمـسـاـهـمـ الرـئـيـسـيـ.ـ فـخلـالـ الـفـتـرـةـ ١٩٩٧ـ١٩٩١ـ،ـ دـفـعـ الـمـسـاـهـمـ الرـئـيـسـيـ فـيـ الـمـتـوـسـطـ مـبـلـغاـ يـزـيدـ إـجـمـالـيـهـ قـلـيـلاـ عـلـىـ الـأـنـصـبـةـ الـمـقـرـرـةـ لـلـمـيـزـانـيـةـ الـعـادـلـةـ لـتـلـكـ الـفـتـرـةـ باـسـتـثـنـاءـ عـاـمـ ١٩٩٥ـ،ـ حـيـثـ لـمـ يـدـفـعـ فـيـ ذـلـكـ الـعـاـمـ سـوـىـ ٤٨ـ فـيـ الـمـائـةـ.ـ وـمـاـ لـمـ يـدـفـعـ الـمـسـاـهـمـ الرـئـيـسـيـ مـبـلـغاـ يـعـوـضـ بـهـ النـقـصـ فـيـ عـاـمـ ١٩٩٥ـ،ـ فـسـتـواـجـهـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ عـجـزاـ فـيـ الـمـرـكـزـ النـقـدـيـ لـلـمـيـزـانـيـةـ الـعـادـلـةـ فـيـ نـهاـيـةـ كـلـ سـنـةـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ.ـ وـمـاـ لـمـ يـتـغـيـرـ هـذـاـ الـوـضـعـ،ـ سـتـكـونـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ مـضـطـرـةـ بـصـورـةـ مـتـكـرـرـةـ إـلـىـ الـاقـتـراـضـ مـنـ الـحـسـابـاتـ الـأـخـرـىـ.

٢ - نقدية حفظ السلام

١٧ - بلغ مجموع نقدية حفظ السلام في نهاية أيلول/سبتمبر ٨٤٤ مليون دولار، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ٧٧٥ مليون دولار بحلول نهاية هذا العام، فتكون عندها قد انخفضت مقدار ٣٧ مليون دولار عن بداية هذا العام. ومن المتوقع أن تبلغ نقدية حفظ السلام نقطة الذروة مرتين في عام ١٩٩٨، لتصل إلى ٨٩٤ مليون دولار في آذار/مارس وإلى مبلغ مقدر بنحو ٨٨٥ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر. وفي كلتا الحالتين، تتفق نقطتا الذروة في التدفقات النقدية مع النمط النصف سنوي الذي تعتمده الأمم المتحدة الآن لمعظم الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام.

١٨ - وبوجه عام، يتوقع أن يزيد مجموع نفقات حفظ السلام في عام ١٩٩٨ على مساهمات حفظ السلام. ويعزى هذا الوضع بصورة رئيسية إلى انخفاض مبالغ الأنصبة المقررة، نتيجة خصم الأرصدة الدائنة المتراكمة منها مقابل الأرصدة غير المستعملة في بعثات حفظ السلام. وهناك أيضاً بعض الأثر على التدفق النقدي السلبي الإجمالي حيث لم يتم تغطية النفقات في مرحلة تصفية عدة من بعثات حفظ السلام بتحصيل ما يقابلها من الأنصبة المقررة.

١٩ - وبالإضافة إلى ما تقدم، شهد حجم النشاط المتعلق بحفظ السلام انخفاضاً حاداً منذ عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. فمن حجم نشاط بلغ ٣,٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٤، يتوقع الآن أن يكون مقدار الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٨ نحو ٩٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من أن معدل الانخفاض من عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٨ كان أقل شأناً منه في عام ١٩٩٦، فإن الاتجاه كان حتى الآن تنازلياً بصورة متواصلة. والنتيجة الطبيعية الحتمية لذلك هي أن الأرصدة النقدية لحفظ السلام تقلصت وستستمر في التقلص بالتواكب، نوعاً ما، مع أي تقلص يحدث في المستقبل في حجم أنشطة حفظ السلام.

٢٠ - وتم اللجوء إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام للتعويض عن العجز المزمن في نقدية الميزانية العادية، وسيكون للتقلص المتواصل في الأرصدة النقدية لحفظ السلام أثر عميق على الاستقرار المالي للمنظمة.

٣ - الأرصدة النقدية الإجمالية والاقتراض من حسابات حفظ السلام

٢١ - إن الصورة واضحة جداً فيما يتعلق بالمركز النقدي الإجمالي المسقط لنهاية هذا العام. ففي كل من السنوات القليلة الماضية، كانت كمية الأرصدة النقدية الإجمالية للميزانية العادية وحفظ السلام معاً أقل مما كانت عليه في السنة السابقة. ومن المتوقع أن تبلغ الأرصدة النقدية الإجمالية في نهاية عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٥٢٨ مليون دولار، منخفضة من ٧٢٨ مليون دولار في عام ١٩٩٥. ويستند هذا الانسحاب إلى التوقع بأن يكون هناك عجز بمقدار ٢٤٧ مليون دولار في الأرصدة النقدية للميزانية العادية وفائض بمقدار ٧٧٥ مليون دولار في أرصدة حفظ السلام.

٢٢ - وعلى هذا الأساس، سيكون من الضروري بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر اقتراض نحو ٣٢ في المائة من الأرصدة النقدية لحفظ السلام من أجل تغطية العجز في التقدية المتاحة للميزانية العادلة. والأمامه العامة تقترض أكثر فأكثر من مصدر آخر في التقلص. ويشير حجم الاقتراض اللازم من حسابات حفظ السلام إلى مواصلة تقلص السيولة على نحو يدعو إلى القلق.

دال - المبالغ المستحقة للدول الأعضاء

٢٣ - يقدر أن تكون الأمم المتحدة مدينة في نهاية هذا العام بمبلغ ٨٦٤ مليون دولار للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، بالمقارنة بمبلغ ٨٨٤ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧ و بمبلغ ٨٣٨ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦.

٤ - ودفع خلال الأشهر القليلة الماضية ما مجموعه ١٠٨ ملايين دولار للبلدان المساهمة بقوات. ويتوقع أن يدفع في الأسابيع القليلة القادمة مبلغ إضافي قدره ٧١ مليون دولار للبلدان المساهمة بقوات ومعدات، ليصل مجموع المبالغ المسددة في عام ١٩٩٨ إلى ١٧٩ مليون دولار. وتمشيا مع الهدف الذي أعلنه الأمين العام بدفع كامل قيمة الالتزامات التي دخلت فيها المنظمة خلال سنة الدخول فيها، لم يدخل جهد لدفع التكاليف المتکبدة هذا العام. ويتوقع أن يصل مجموع التزامات عام ١٩٩٨ المتعلقة بالقوات إلى ١٦٢ مليون دولار، وسيدفع ما مجموعه ١٦٤ مليون دولار نظير تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات.

٥ - وبالإضافة إلى مدفوعات الأنصبة المقررة الحالية، سددت الدول الأعضاء مبلغ ١٥ مليون دولار من المتأخرات. ويعتزم الأمين العام أن يدفع مبلغا إضافيا على سبيل سداد التكاليف مساوايا لمجموع المبالغ المقبوضة عن المتأخرات. ولكن مما يؤسف له أنه حتى مع هذا المبلغ الاستثنائي الذي سيدفع في نهاية هذا العام وتخفيض الدين العائد للمعدات بعد إعادة تقييمه بمبلغ صافي ٣ ملايين دولار، سيظل دين المنظمة مرتفعا عند ٨٦٤ مليون دولار.

ثالثا - الخاتمة

٦ - مع انخفاض الأرصدة النقدية وتزايد صعوبة الاقتراض من حسابات حفظ السلام ووجود دين كبير وقديم، لا بد من السؤال إلى متى يمكن لهذا الوضع أن يستمر. والجواب هو أنه يمكن لهذا الوضع أن يستمر ما دامت هناك أرصدة نقدية لحفظ السلام يمكن الاقتراض منها وما دام الأعضاء المشاركون في بعثات حفظ السلام مستعدين أن يتحملوا عدم دفع الديون المستحقة لهم. ولكن الحل الواقعي الوحيد لا يزال كامنا في دفع جميع الدول الأعضاء كل متأخراتها من الأنصبة المقررة.

— — — — —